مفاوضات الحكم الذاتي، والذين كان عددهم حوالى مئة ألف في ذلك الوقت (ووصلوا الى نحو مئة وأربعين ألفاً على الاقل الآن).

د ـ قضية القدس العربية: كان الاصرار على مشاركة الفلسطينيين سكان القدس الشرقية في الانتخابات هو الحد الادنى للموقف المصري من هذه القضية الشائكة، التي كانت وما زالت أكثر جوانب المفاوضات تعقيداً وصعوبة. وقد سبقت الاشارة الى ان عروبة القدس واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية كانا أحد الاسس التي انطلق منها الموقف المصري تجاه موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني. بل وصل هذا الموقف الى المطالبة بأن يكون مقر سلطة الحكم الذاتي في القدس الشرقية، وهو ما ورد، بوضوح، في نصّ المشروع المصري الذي سبقت الاشارة اليه. والملاحظ، ان قضية القدس لم تكن موضوعاً شائكاً في المفاوضات، فقط، وانما كان لها أكبر تأثير على مسارها، حيث كانت أهمّ عوامل التوتّر بين مصر واسرائيل عندما قام الكنيست باصدار قانون توحيدها واعتبارها عاصمة لاسرائيل في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨١. وزاد من تعقيد هذه القضية ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» الذي استندت اليه المفاوضات لم يقترب منها، حيث استعيض عن ذلك بخطابات متبادلة بين الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، والرئيس المصري، انور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، لا تنطوي على التزام ولا تكتسب قيمة الاطار نفسه المتفق عليه في كامب ديفيد. وقد بلغت شدة تأثير قضية القدس على المفاوضات حداً يتيح التمييز بين مرحلتين في تطورها: ما قبل وما بعد قانون الكنيست، الذي كان، في الواقع، تأكيداً للتحايل الذي قامت به اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على القانون الدولي. فالمعروف انها لم تعلن ضمّ القدس الشرقية رسمياً، وانما قررت توحيد شطري المدينة بمرسوم قضى بسريان مفعول قانون الدولة وقضائها وادارتها على مساحة ٦٩٩٩٠ دونماً تشمل القدس القديمة كلها ومناطق حولها أخذت في الاتساع، تدريجياً، مع اقامة المستوطنات[١٠]. وقد بدأت مفاوضات الحكم الذاتي في ظل هذا الوضع، الذي أرادت حكومة بيغن حسمه باصدار قانون ضمّ القدس الشرقية، رسمياً، واعتبار القدس الموحّدة عاصمة اسرائيل ونقل بقية المؤسسات الرئيسة اليها، بما في ذلك مجلس الوزراء. وجاء ذلك الاجراء ليزيد من التوتر الذي كان بدأ، عندما أصرّت مصر على انتهاء مفاوضات الحكم الذاتي في الموعد المحدّد لها وهو ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٠ وفقاً للاتفاق المبدئي على ان تستغرق تلك المفاوضات عاماً واحداً. وظهر التوتر، بوضوح، منذ الجولة العامة التاسعة التي انعقدت في لاهاي على مستوى رؤساء الوفود، فقط، في أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٠. فقد اصطدم رئيسا الوفدين، المصري والاسرائيلي، حيث أصرّ الاول، د. مصطفى خليل، على التمسّك بالموعد المحدد باعتباره حدّاً أقصى، ورفض الثاني، يوسف بورغ، مجادلاً بأن «هذا الموعد مجرد حافز لأننا لسنا في ماراثون»[١١]. وتصاعد التوتر عندما بعث بيغن برسالة الى كارتر تضمّنت اربع نقاط بدت كشروط مسبقة، وهي أن سلطة الحكم الذاتي ادارية فقط، وتتكوّن من ١٢ عضواً على الاكثر، ولا ولاية لها على المستوطنين الذين سيخضعون للادارة الاسرائيلية، وبقاء الأمن الداخلي في يد اسرائيل. وأصدرت مصر بياناً ردّ على هذه النقاط، واعتبرها خرقاً لاطار كامب ديفيد[١٢]. وتلى ذلك قرار مصري بتعليق المفاوضات الى أجل غير مسمّى حتى يتمّ تحديد الخطوات المقبلة بدقة[١٣]. وأدّى ذلك الى تدخل الرئيس الاميركي بنفسه، لأول مرة، حيث مارس ضغطاً أدّى الى اعلان مصر عن استئناف المفاوضات. لكن لم تمضِ ساعات حتى كان الكنيست وافق، مبدئياً، «في القراءة الاولى» على قانون اعلان القدس الموحّدة عاصمة لاسرائيل. فعادت مصر الى الغاء اعلان استئناف المفاوضات «لأن ضمّ القدس العربية بهذا الشكل يفصح